الوضعية المنطقيّة وهاجس توليد المَعنَى: من لغة الميتافيزيقا المُفرَغة إلى لغة الفيزيقا المُشبَعة

دراسة تحليلية نقدية[1]

د. شهرزاد حمدي [*]

الملخّص

تُمثّل الوضعية المنطقيّة إحدى أهمّ المدارس والتيارات الإبستمولوجية والمنطقيّة في النِّصف الأوّل من القرن العشرين، تميّزت بمواقفها وآرائها ومنهجها، والهدف الرئيسي الذي أعلنت عنه وسخّرت له العِلم والمنطق. في إطار سَعّيها الحَثيث لتوليد المَعْنَى انتقدت الميتافيزيقا بشدّة وعبّرت عن رفضها لعباراتها وقضاياها. ما دَفَع بنا من خِلال تحرير هذه الورقة البحثيّة إلى مُحاولة صياغة دِراسة تحليليّة نقدية لهذا التوجّه. إنّ الغرضّ الأساسي لنا في هذا الصدّد البحثي هو عرض المُبرّرات التي استندت إليها الوضعية المنطقيّة للدِّفاع عن موقفها المُعارِض للميتافيزيقا، وتبيين مَدَى إمكانها الفعّلي في تحقيق استبعادها. مع تقديم مُنَاقَشَتين في ضوء الإبستمولوجية الغربية «كارل بوبر» وفي ضوء الفلسفة الإسلامية «ابن إسحاق الكندي». ولقد اعتمدنا على المنهج النقدي وأساليب التحليل والتركيب والمُقاربة والاستنتاج.

الكَلِمَات المَفتَاتيح: الوضعية المنطقيّة، الميتافيزيقا، المَعْنَى، معيار القابليّة للتحقيق، معيار القابليّة للتكذيب، بُرهان الخلف الرياضي.

---

1. Logical positivism and the obsession with generating meaning: from the language of empty metaphysics to the language of saturated physics - A critical analytical study

* جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، الجزائر، البريد الالكتروني:

chahrazdchiche@gmail.com

مُـقـدّمـة:

لقد شكّلت الـميتافيزيقا[1] على مَدَار التاريخ الفلسفي، مـحورًا بـحثيًا مُهمًا، أثار العديد من الرؤى والـمواقف، نَظَـرًا لطبيعة مفاهيمها وعباراتـها التـي توصَف دائمًا بأنـها تتعالـى علـى الفيزيقا[2]. ثـمّ إنّ الـميتافيزيقا ذاتـها هي الفلسفة، بـحسب أسئلة العقل الفلسفي القلقة والـمُتعلّقة باعتبارات وجودية كبـرى، مثل: الـمصيـر، الروح، الأنا، الشعور، الوعي وغيـر ذلك، مِـمّا وضع الـميتافيزيقا موضع النِّقاش واختلاف الـمنظورات حولـها، بيـن مُعتـرف بضرورة الانكباب مُدارسة لـمفاهيمها، وبيـن من رأى فيها الفراغ من كلّ دلالة، بالتالـي فهـي عَصيّة عن التقدّم بالعقل، ولا تورث سِوى الانـحباس في أسوار الـجدل العقيم. ومن بيـن أبرز النِّقاشات الـمُتنوّعة حول الـخطاب الـميتافيزيقي نـجد مبحث فلسفة العِلم[3]، الذي يُـعدّ أحد أهمّ الـمباحث الـخِصبة الـمَفْتوحة علـى جدلية الفلسفة والعِلم. وفي إطار التجاذُبات النَشِطَة بيـن الدرب الفلسفي والدرب العِلمي، طرح لنا النصف الأول من القرن العشرين تيارًا ومدرسة عُرِفَت بـموقفها الـمُعارض من العبارات الـميتافيزيقية، بـحيث ساهَـمَت بشكلٍ واضح في خلق أزمتها، والـحديث إنـّمَا يتعلّق بـمدرسة الوضعية الـمنطقيّة التـي كان لـها أثر وجيه علـى الـمَسَارات الـحاسِـمة لفلسفة العِلم والتفكيـر الإبستمولوجي الـمُعاصـر.

وعليه نتساءل: ماهي مُبـرّرات استبعاد الوضعية المنطقيّة للـميتافيزيقا؟ وهلّ تـمـكّـنـت بالفِعل من ذلك؟ وكيف كان موقف التيارات الإبستيمية الغربيّة اللاحِقة؟ وكيف نَظَرت الفلسفة الإسلاميّة إلـى الـميتافيزيقا؟

وتأتي أهـمية الـموضوع، فـي الـنِقاط التالية:

- يُسلّط الضوء علـى تيار مُهِمّ في فلسفة العِلم والإبستمولوجية الـمُعاصرة كالوضعية الـمنطقيّة وجُهودها في إنشاء فلسفةَ عِلميّة.
- يُعالـج أهمّ الـمواقف الـمُسجّلة من الـميتافيزيقا، بوصفِها مَدَار جدل، خاصّة في حقل فلسفة العِلم.
- يطرح إشكال مَـدَى إسهام تيارات فلسفة العِلم الـمُعاصر في إحداث توليـفة بيـن الفلسفة والعِلم أو علـى النَـقيض من ذلك رَسَم مَسَافة بينهُمَا.
- التعرّف علـى رؤية الفلسفة الإسلامية للـميتافيزيقا.

---

1. metaphysics
2. physics
3. science of philosophy

أولاً: في ماهية الوضعية المنطقيّة

إنّ ماهيّة الشيء جوهره وكُنهه، وما يرتبط به من خُصوصيات دلاليّة، تاريخيّة، الأشخاصّ والأفكار ونحو ذلك. والماهيّة في الفلسفة اشتغال بحثي مخصوصّ، يتّسِم بالتَعْميق والتَدْقيق. ثمّ إنه ضرورة منهجيّة ومنه معرفيّة إذا ما تعلّق الأمر بفكرة ما تتجسّد في مُصطلح أو مدرسة يُراد بَيَان موقِفها من قضيّة مُعيّنة. وهكذا سيكون الشأن مع محور البحث «الوضعية المنطقيّة».

١. نشأتها وتسّمياتها المُتعدّدة

«الوضعية المنطقيّة[١]، وتُسمّى أحيانًا بالوضعية الجديدة أو بالتجريبية المنطقيّة[٢]. تُشير الوضعية إلى مجموعة الفلاسِفة والمَنَاطِقة المُتحلّقين في ثلاثينيات القرن الـ ٢٠ في حلقة فيينا»[٣]. إنها شكل آخر من الوضعيّة الكلاسيكيّة، تطوّرت وتميّزت عنها رُغم وجود خيطٍ ناظِم بينهُمَا، وهو الاعتداد بالاتجاه الحِسّي. ويتحدّد هذا التميّز في ارتباطِها بالمنطق وفي جذبِها للمَنْطِقيين، مع وجود الفلاسِفة كقيمة تحليليّة نقديّة رافِدة، وحركة فلسفية سُمّيت في بداياتها بدائرة فيينا التي أشرقت عام ١٩٢٤م، بعدها سُمّيت بأسماء مُتنوّعة، مثل: التجريبية المُتّسِقة أو التجريبية المنطقيّة، وسُمّيت بالوضعية المنطقيّة بدءًا من عام ١٩٣١م. وقد كان «مورتس شليك» (١٨٨٢-١٩٣٦م)[٤] يترأّس المدرسة[٥]. التجريب والاتّساق والنزعة الوضعيّة والمنطق هي الركائِز الأساسيّة المُكوّنة لتيّار الوضعية المنطقيّة؛ إذ تجمع بين المنطق والرياضيات. هذا وقد عُرفت دائرة فيينا أيضًا بالتجريبية العِلمية وحركة وحدة العُلوم والتجريبية الحديثة والفلسفة التحليلية. حمّت هذه الدائرة جماعة من الباحثين والباحثات في الفلسفة والعُلوم الطبيعية والعُلوم الإنسانية والرياضيات والمنطق[٦]. تأتي دائرة أو حلقة فيينا كمُلتقى بحثي يضمّ العديد من التخصّصات تَتَحاور وتَتَنَاقَش في اتّفاق حول الإقرار بمبادئ مُحدّدة.

---

1. positivisme logique
2. empirisme logique

٣. دورتيي وآخرون، فلسفات عصرنا، تياراتها، مذاهبها، أعلامها وقضاياها، ٦٦ - ٦٧.

4. Shlick

٥. فهمي زيدان، مناهج البحث الفلسفي، (٨٤).

٦. حميد لشهب، دائرة فيينا (الوضعية المنطقيّة) نشأتها وأسُسِها المعرفية التي قامت عليها، ١٩.

٢- فلاسِفتها

ضَمّت الوضعية المنطقيّة مجموعة من الأعضاء البارزين هُم: «شليك»، «رودولف كارناب»[1] (١٨٩١-١٩٧٠م)، «أوتو نويراث»[2] (١٨٨٢-١٩٤٥م)، وكان الداعِم المُنتصِر لهذه الحركة في عالَم الناطقين بالإنجليزية هو «أ.ج. آير»[3] (١٩١٠-١٩٨٩م) الذي نشر كتابه الشهير: اللغة والحقيقة والمنطق، عقِب زيارته لفيينا سنة ١٩٣٣م كطالب مُتخرّج في طور النشأة[4]. بالإضافة إلى «أرنست ماخ»[5] (١٨٣٨-١٩١٦م) و«هانز ريشنباخ»[6] (١٨٩١-١٩٥٣م).

ثانيًا: مبادئ الوضعية المنطقيّة والخِصام مع الميتافيزيقا

عُرِفت الوضعيّة المنطقيّة بعَدائِها العَلَني للميتافيزيقا؛ إذ أنكرت قضايا بمُوجب مُبرّرات هي بمَثابة مبادئ لها. وهذا راجع إلى نزعتها الوضعيّة التي اتّسَمَت بها، واعتمادها على المنطق، وإلى الحاجة التي شكّلت مُناسَبَة تأسيسها. فَفِيمَ تَتَمثّل هذه المبادئ؟ وما مضمونها المُعارِض للميتافيزيقا؟

١. منهج القابلية للتحقيق، نظرية في المَعْنَى

«نظرية في المعنى التي تقوم على مبدأ التحقيق[7] ، ويُقرّر كلّ معنى القضية في تحقيقها سواء بطريقة مُباشرة أو غير مُباشرة»[8]. يُعدّ منهج القابلية للتحقيق الذي يُؤسِّس لنظرية في المعنى أهمّ مبادئ الوضعية المنطقيّة؛ إذ يَحْسِم في الإقرار بمعنى القضية انطلاقًا من معيار تحقّقها بصيغة مُباشرة أو العكسّ. وبالتالي فإذا لم تكُن قابِلة للتحقّق كانت قضية فارغة تَمَامًا من المعنى، قِياسًا على ربّط كلّ معناها بالتحقيق. إنه المبدأ الذي اتّخذه الوضعيون المَنَاطِقة مِقياسًا للمعنى، لم يُسْتَخَدم على نحو تحديد الصدق أو الكذب الواقعي لقضية ما، إنّمَا استُخدِم على نحو تحديد الشرط الضروري للبحث في الصدق؛ أيّ الشرط

---

1. Rudolf Carnap
2. Otto Neurath
3. A. J. Ayer

٤. كوتنغهام، العقلانية، ١٢١.

5. Ernst Mach
6. Hans Reichenbach
7. principle of verification

٨. فهمي زيدان، مناهج البحث الفلسفي، ٨٤.

الضروري الذي يـمنـح للقضية مـعـنـى. بصيغة أخرى كانت النتيجة الـمُراد التحصيلها من صِياغة هذا الـمبدأ هـي إحداث تـمييز حاسِم بين استخدامات اللغة ذات الـمعنـى من عدمه، ولقد تـمّ اعتماده كسلاح ضِدّ الـميتافيزيقا بُـغية استبعادها[١]. لقد انتـهى هذا التّيار إلـى أن الـمُشكِل الرئيسّ لـلفلسفة علـى مَدَار تاريـخـها إنّـمَا هو مُشكِل لُغوي؛ أيّ استخدامها لألفاظ ومُصطلحات غامِضة لا نَظيـر لـها فـي الـواقع، فأين لـنا أن نـجد صورة عن الأنا، الـروح، الشّعور، الـعدم. هـي كلِـمات لا تـمنح للقضية مـعـنـى من حيث لا يـُمكن تـحقيقها، لـيكون مُـبـرِّرًا من أجل إنكار الـميتافيزيقا. ولقد كان للفيلسوف الـنمساوي «لودفيج فتغنشتين»[٢](١٨٨٩-١٩٥١م) أثر فـي تكوّن أفكار ومواقف الوضعية الـمنطقيّة، التـي إذا كانت مُستقاة من الـحُجج التـي طرحها فـي كتابه: «رسالة منطقيّة فلسفية»، يُـمكن رَبَط تطوّر الفلسفة الـتحليليّة بـمَا أقامه «فتغنشتين» من مُـراجَـعَات وتطوّرات لفلسفته الأوليّة من ناحية، وبالاقتـراحات التـي ألّفها، ومُـعالـجتها فـيمَا بعد من طرف الـمُفكّرين الـآخرين من ناحية ثانية، فـفلسفة «فتغنشتين» الـمُتأخّرة تعتمِد الأدوات نفسها التـي يعتمدها الوضعيون الـجُدّد - الـتحليل الـمنطقـي والـمنهج العِلمـي، غيـر أنـها ركّـزت بدلاً من ذلك علـى الأهداف والسياقات الـحقيقية الـمُختلِفة من استخدام اللغة[٣]. يـحتفِظ التاريخ بـجُهود «فتغنشتين» فـي إطار الفلسفة التحليلية وكذلك فـي تطوّر أفكار ومُناقَشَات الوضعية الـمنطقيّة، ولا يـَخْفَى أن هُناك «فتغنشتين» الـمُبكِّر و«فتغنشتين» الـمُتأخِّر، موجد فرقٌ فـي بعض الـمواقِف. إنّ تـحديد كلّ مـعـنـى القضية فـي تـحقيقها منهج تعسّفي؛ إذ إنّ الـمـعـنـى معان، ثـمّ إن للقضية مـعناها الـمَحْفوظ، حـتـى وإنّ لـم تكُن قابِلة للتحقّق. مِن الـجديـر بالاعتـراف أَن إبـراز الـمُشكِل الـلغوي فـي الفلسفة لـه أهـميّته وثَـمْرته، إذا كانت غايته تصويب الـعَمَل الفلسفي وليس تـضييق نِطاقه من حيث الـتـبـرير بالـفوضـى اللغويّة الـفارِغة من الـمعـنـى أو غـيـر مُـتاحة للـتحقيق. لـكن النَظَر من زاوية مُـغايـرة، يُـقِـرّ أن قضية اللغة فـي الفلسفة هـي إحدى نِقاط تفكّرها وإشكالاتـها؛ أي من جُـملة ما يطرحُه الـفيلسوف ويُـنَاقِشُه مِثل: نـحت الـمفاهيم وعـلاقة اللغة والفكر. وهذا ما شَكّل دائِرة نِـقَاشيّة فـي إطار الفلسفة التحليليّة والوضعيّة الـمنطقيّة الـتـي استفادت من رؤاهـا وطوّرت ما صَنَعَ صَـنيعتـها الـمنهجيّة والـمعرفيّة الـخاصّة.

---

١. السيد نـفادي، مـعيار الصدق والـمـعـنـى فـي العُلوم الـطبيعية والإنسانية، ٢١.

2. Ludwig Wittgenstein

٣. عبد الـحليم عطية، الفلسفة التحليلية: ماهيتها، مصادرها، ومُفكّروها، ١١٤.

٢- رفض الميتافيزيقا بتبرير خُلوّها من المعنى

خِلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اشتدّ هُجوم الخِطاب الوضعي على الخِطاب الميتافيزيقي باعتباره مجرّد هذر بلا فائدة. وأقرّ هذا الخِطاب الوضعي أن العِلم يجب أن يهتمّ بالحوادث وبالعلاقات التي تربطها بعضِها ببعض، يقوم منهجه على المُلاحظة والتجربة، تاركًا الأسئلة الجوفاء حول «الكائن» والنّزاعات حول مُصطلحات جوفاء. ولقد وَصَفَ «أوغست كونت»[1](١٧٩٨-١٨٥٧م) الذهن الميتافيزيقي بالمُرض المُزمن[2]. لم يتردّد الخِطاب الوضعي في الهُجوم على الميتافيزيقا ولم يُخفِ غايته في استبعادها والتأسيس للخِطاب العِلّمي. ويتّضِح أن تّيار الوضعيّة الكونتيّة وتطوّر إلى حيث الوضعية المنطقيّة حافَظ على دعوى الاستقرائيين من صِنف «فرنسيس بيكون»[3] (١٥٦١-١٦٢٦م) التي يُمكِن تسميتُها بالعِلميّة النفّعية تبحث عن كلّ ما له مصلحة كجعل الإنسان سيّدًا على الطبيعة، المعرفة قوّة، تسخير العِلم لتحقيق رَفَاه إنساني، ومنه جاء النِّداء برفضّ العبارات الميتافيزيقيّة بوصفِها من دون نَجَاعَة. وفي مطلع القرن ذهب فريق من العُلماء من فيينا مُتجمّعين حول «شليك» بعيدًا في النقد بنشرها بَيَانًا ضِدّ الميتافيزيقا. كانت مدرسة فيينا قد أبانت عن هدف واضِح وصَريح تمثّل في رَسَمّ خطّ فاصل بين الخِطابات الميتافيزيقية التأمّليّة الفارغة التي لا يتوفّر فيها أيّ فائدة، والمقولات العِلمية المُتّصِلة بالعِلم الحقيقي التي تكون قابلة من هذا المنظور لأنْ تُثبتها الأحداث أو تنفيها[4]. إنّ من أهمّ مبادئ الوضعية المنطقيّة «إنكار الميتافيزيقا والاعتقاد أن عَمَل الفلسفة هو توضيح الأفكار والقضايا، وليس إقامة نظريات فلسفية»[5]. من هذا المُنطَلَق؛ أيْ مُنطَلَق الفائِدة، تمّ الاتّفاق بين جماعة حلقة فيينا بإقصاء الميتافيزيقا، ولأنّ المُشكلة على حَسَب تقديرهم هي مُشكِلة غُموض لُغوي، واعتمادًا على منهج التحليل المنطقي للغة، تُصبِح مهمّة الفلسفة هي مهمّة توضيحيّة تمييزيّة للأفكار والقضايا، وليس بِناء النظريات الفلسفية كمَا يُسجِّل تاريخها. أن تتولّى الفلسفة دور الإيضاح له عوائِده القيّمة من حيث تحصيل الدِقّة، وإزالة الالتباس الدّلالي، ولكن مع الإبقاء على دورها في تشييد النظريات الفلسفية، لأنّ سحب هذه المهمّة من نِطاق عَمَلِها فيه نوع من الاختزال المُضِرّ بها وبالعِلم، فقبل النظريات

---

1. Auguste Comte

٢. دورتيي وآخرون، فلسفات عصرنا، تياراتها، مذاهبها، أعلامها وقضاياها، ٤٣.

3. Francis Bacon

٤. م. ن.

٥. فهمي زيدان، مناهج البحث الفلسفي، ٨٤.

العِلميّة هُناك رؤى فلسفيّة، ثـمّ إنّه إذا توقّفت الفلسفة عن إقامة النظريات، من سيتولّـى ذلك؟ أم أن الأمـر جاء لإلـغائه تَـمَامًا؟

٣- منطق العُلوم كمَجَال وحيد للفلسفة

يتعيـّن الـمَجَال الوحيد الـمَشْروع للفلسفة في منطق العُلوم أو فلسفة العُلوم، ويـُعنـى به أن الأفكار والقضايا التـي يُـحلّلونـها هي قضايا العِلم الطبيعي، لا من ناحية مُـحتواها، فذلك شأن عُلماء الطبيعة، بل من ناحية صورتـها، وهي دِراسة تركيب النظرية العِلميّة وارتباطها بالوقائع، إلـى جانب دِراسة الـمناهج العِلميّة وإيضاح تصوّرات الـمعنـى والصدق والاحتمال[١]؛ أي الاشتغال بالعِلم فقط، بالـتحديد بقضايا العِلم الـطبيعي خارجيًا أو لـنقُل شكلانيًا. إذًا، بـهذه الكـيّفية يـضـع العِلم الـمُحتوى، فـي حيـن تُـعنـى الفلسفة بـطابع أو غِلاف الـمُحتوى. مـرة ثانيّة نلمَسُ نُزوع الـتفكيـر الوضعي الـمنطقـي إلـى الاختـزال، فـي حصر عَمَل الفلسفة فـي الإيـضاح وفـي ربـطِهـا بـمجال بعيّنه حُـدِّد فـي منطق العُلوم والعِناية بقَضايا العِلم الطبيعـي. إنّ مُشكلات الفلسفة من منظور «فتغنشتين»، هي مُشكلات ناجـمـة عن سوء فهم مـنطق اللغة، فالـمنهج الصَحيح فـي الفلسفة سيكون حقًا هكذا: ألاّ نقول شيئًا إلاّ ما يُـمكن قوله: أي قضايا العِلم الطبيعـي، ويُقصد منه أيّ شيء لا علاقة له بالفلسفة، وبعد ذلك تُبـرهن دائـمًا إذا رغـب شخص آخر فـي أن يقول شيئًا ميتافيزيقيًا، تُـبـرهن له أنه لـم يُعطِ أيّ معنـى لعلامات مُعيّنة في قضاياه[٢]. يـتجـلّـى الإصّـرار الشّديد علـى توليد الـمعنـى، وكأن الـمـعـنـى حياة أو عالَـم تتحقّق فـيه الذوات الـبشريّة تفكيـرًا ولغة وفِعلاً. إضافة إلـى أن الـمـعـنـى لا يتولّد أحيانًا إلاّ من خِلال اللاّمعنـى، كالـعدم بالـنِسبة للوجود، والـمِثال بالـنِسبة للواقع.

٤- صِنفان من العُلوم فقط

تـحت تأثيـر «ديفيد هيوم»[٣](١٧١١-١٧٧٦م) يضع الوضعيون الـمناطِقة تـمييزًا فاصِلاً بيـن عُلوم الـمنطق والرياضيات الصورية فـي ناحية، والعُلوم الإمبـريقية في ناحية ثانية، ولكلّ ناحية حيّز مهمة داخِل نِطاق الـمعرفة العِلميّة. قضايا العُلوم الأولـى تـحليليّة قبلية[٤]وقضايا العُلوم الثانية

---

١. م. ن.

2. Wittgenstein, Tractatus Logico-Philosophicus, 89.

3. David Hume

4. a priori

تركيبية بعدية[1] وأيّ دعاوى تُفيد بأنّنا نحصُل على معرفة تركيبية قبلية[2] مثل تِلك التي نعثُر عند «إيمانويل كانط»[3](١٧٢٤-١٨٠٤م) وآخرين يجب أن تُرفض[4]. هُمَا صِنفان لا ثالث لهُمَا، ولا معرفة تركيبية قبلية لمحمولاتِها غير مُتضمِّنة في موضوعاتِها وغير مُشتقّة من التجربة كمَا وضع «كانط».

٥- اعتماد لُغة الفيزياء لتحقيق وحدة العِلم

إنّ اللغة المُختارة بهدف تأسيس حركة وحدة العِلم القائمة على وحدة اللغة، هي اللغة الفيزيائيّة المُتّصِلة بقوّة بأطروحة وحدة العِلم. إذا كان بالإمكان ترجمة كلّ جُملة إلى اللغة الفيزيائية، فإنّ هذه اللغة هي لغة شاملة، لغة عالَمية للعِلم. ومع ذلك فإنّ وجود نِظام لغة واحدة يتمّ فيه احتضان كلّ حدّ عِلمي، يدلّ على أن هذه الحُدود من أنواع الارتباط المنطقي، أنه لا يُمكن أن يكون هُناك تقسيم أساسي بين فُروع العِلم المُختلِفة[5]. لقد تم اختيار لغة الفيزياء لتحقيق حركة وحدة العِلم بمَا هي حركة وحدة اللغة، ويبدو أن هذا الاختيار راجِع إلى كون لغة الفيزياء لغة كمّية شيئيّة تُمكِّن من تحصيل الدِقّة ولا تفتح المجال لتضارُب العِبارات. إلّا أن هذا الطرح اختزالي لبقيّة اللغات ولبقيّة الارتباطات من غير المنطقيّة.

٦- مَشْروع الفلسفة العِلميّة

إنّ الهدف من تبنّي منهج القابليّة للتحقيق، ونقد الميتافيزيقا، وحصّر الفلسفة في مجال منطق العُلوم، وتحديد نوعين من العُلوم فقط، مع اعتماد لُغة الفيزياء بُغية تحقيق وحدة العِلم، مِثلَمَا ركّزت عليه الوضعية المنطقيّة يتجلّى في تأسيس ما يُسْمّى بالفلسفة العِلمية التي يأتي تاريخها كقصّة تطوّر مُشكلات. ولا تحلّ المُشكلات بواسِطة تعميمات غامِضة، أو عن طريق أوصاف برّاقة للعلاقة بين الإنسان والعالَم، بل من خِلال مُمَارسَة العَمَل الفنّي المُتخصّص[6]. إنه مَشْروع الفلسفة العِلميّة، الذي رَنَا إليه كلّ وضعي منطقي، وقد جاءت المبادئ المَنْصوص

---

1. a posteriori
2. anythetic a priori
3. Immanuel Kant

٤. السيد نفادي، معيار الصدق والمعنى في العُلوم الطبيعية والإنسانية، ٨.

5. Carnap, *Philosophy and Logical Syntax*, 97.

٦. رايشنباخ، نشأة الفلسفة العِلميّة، ١١٧.

عليـها بـمَا فيـها استبعاد الـخطاب الـميتافيزيقي سَعيًا لـتحقيقه. وتاريخ الفلسفية العِلميّة هو تاريخ تطوّر الـمُشكلات الـتـي تـُحلّ بواسِطة إجراء العَمَل الفنّـي الدَقيق والـمُتخصِّص بعيدًا عن مَسَالِك التعميم الغامِضة وعن اللغة الشاعِريّة الـرنّانة في توصيف العلاقة بـيـن الدارِس والـمَدْروس. تُـحاول الفلسفة العِلمية الابتعاد عن النزعة التاريـخيّة والاعتماد علـى التحليل الـمنطقـي من أجل التوصّل إلـى نتائج تبلُغ من الدِقّة والإحكام والصِدق ما تبلُغه نتائج العِلم في عصرنا هذا. كمَا تُؤكِّد علـى ضرورة إثارة مُشكلة الـحقيقة فـي الفلسفة بالـمعنـى ذاته الذي تُـثار به في العُلوم. وهـي لا تزعُم أنـها تـمـلك حقيقة مُطلقة؛ حيث تُنكِر أن تكون للـمعرفة التجريبيّة حقيقة من هذا اللون[1]. تُريد الفلسفة العِلميّة أن تـحذو حذو العِلم فـي الـمنهج والتعامُل مع الـموضوعات، هـي تبتعِد عن النزعة التاريـخيّة الشُّموليّة، ولا تُثيـر مُشكلة الـحقيقة، وهـي تدعّـي أنـها تُـمْسِك بـها فـي مُطلقيـتها، بل تنظُر إليـها من زاوية نِسبيّة مفتوحـة علـى النِقاش العِلمـي والـمُراجعة العلمية.

٧- هل استطاعت الوضعية الـمنطقيّة التـخلّص مـن الـميتافيزيقا فِعلاً؟ - مُـنَـاقَشَة نَقْديّة -

من بيـن ما يُـمكن نقد به الوضعية الـمنطقيّة، بالتـحديد فـي قولـها بأن الـمـعـنـى هو قابلية الـتحقيق، أنـها تُواجه الصعوبة ذاتـها التـي تُواجهها نظرية الـحقيقة عند البـراغماتييـن. لـنفتـرِض أنّنا تـمكّنا من إيـجاد طريقة ما للـتحقّق من صِحّة قضية، فإذا قُمـنا بتقديـم عرض وصـفـي لـهذا الإجراء، يـحقّ لـنا أن نـتساءل عن مـعنـى هذا العـرض ذاته. ويـترتّب عن هذا فـورًا تسلّسُل لا نـهاية له للـمعـانـي الـتـي يـجـب تـحقيقها فـي حال عـدم اعتـرافنا فـي مرحـلة ما بأن مـعـنـى القضية بَـبَـسَاطَة واضِح وضوحًا تامًـا. بـيـد أنه إذا حَصَل واعـتـرفنـا بذلـك كان مـعـناه القَضَاء علـى الـمبدأ الأصلـي، وكان من حقّنا عندئذٍ أن نُسلِّم بأنه بِـمَقْدورنا إدراك الـمعانـي مُـباشرة علـى الفور[2]. يـُصبِح مبدأ القابلية للـتحقيق الـمُولِّد لـمعنـى القضية بـهـذا الـردّ الـنقدي فـي الـحالـة الأولـى دُخولًا فـي دوّامـة مـن الـمعـانـي لا حـصّـر لـها، وبالـتالـي يضيع مِـنّـا الـهدف الـمُعْلَن عنه وهو تـحقيق الـمـعـنـى، ومُـجرّد تـحصيل حاصِل فـي الـحالة الثانية إذا تـمـكّـنا من القبض علـى الـمـعـنـى من الـبِداية. كـمَا يـصْطدِم الـموقف الوضعـي بصُعوبة أخرى هـي إنكار كلّ تأمّل فلسفي بوصْفه لغوًا. وتنـبع هذه الصُعوبة فـي كون نظرية قابلية التحقيق هـي نفسها

١. م. ن، ٢٩١.

٢. عبد الـحليم عطية، الفلسفة التحليلية: ماهيتها، مصادرها، ومُفكّروها، ٢٢٥.

نظرية فلسفية[١]. إذًا يبدو، وكأن الأمر يتعلّق بنفي صِفة هي الأساس والأصل لذلك الذي يُمارِسُ النّفي والإنكار. يُضَاف أنّ ما تصوّره الوضعيون من نوع مُتطرّف وصارِم من التجريبية لم يكُن قابِلاً للدِفاع عنه. فاللغة، بمَا فيها اللغة العِلميّة، لا تقبل التحقّق أمام المُلاحظة بطريقة التوافُق المُباشر الواحد للواحد؛ حيث من غير المعقول أن يتمّ تخصيص لكلّ عبارة مُلاحظة تتميّز بالإحكام والدِقّة، أو جُملة من المُلاحظات تُثبت حقيقتها أو زيفها إثباتًا قاطِعًا. وينتُج عن ذلك أنه إذا كان كلّ ما يتجاوز المُلاحظات المُباشرة يُصنّفه بحَسبه «ميتافيزيقا»، فسيكون هُناك نِسبة كبيرة من الميتافيزيقا في العالَم الطبيعي. لا يُواجِه العالِم العالَم بقياس كلّ عبارة مُفردة وِفق نتائج المُلاحظات، إنّمَا ينشُر نِظامًا مُفصّلاً عن القضايا. وقد يُدوّن المُلاحظات مُباشرة، غير أن بعضهم الآخر أكثر تجريدًا أو عُموميّة أو تجريدًا وعُموميّة معًا من أن يكون قابِلاً للتحقّق[٢]. بإيجاز إنّ موقِف الوضعية موقِف مُنْحَاز ومُبالغ فيه لدرجة لا يُمكن تحقيقه، والأسُس التي ينطلِق منها ويعْمَل بها من غير المعقول والواقعي تجسيدها حَرفيًا. «واليوم من شأن الفلاسِفة الكثيرين أن يحاجّوا أن أيّ نِظام فكري يجب أن يكون له في مركزه بعض المبادئ أو الافتراضات الجوهرية غير القابِلة للتحقّق مُباشرة أمام التجربة، ويجب أن تكون لكلّ نِظام ميتافيزيقاه. هكذا يبدو أن للوضعيين على الرغم من استئصالهم المزعوم لكلّ المزاعم الميتافيزيقية قد اتّكلوا في الحقيقة على مذهب ميتافيزيقي مركزي واحد، هو مبدأ قابلية التحقيق نفسه»[٣]. إنها الميتافيزيقا التي تأبى الاختفاء أو الرّضوخ لدعوات الاستبعاد؛ لأنها هي ذاتها الفلسفة، وهذه التّيارات الوضعية بمَا فيها الوضعية المنطقيّة فلسفة.

٨- نَتَائج الإعلان عن قَطيعة مع الخِطاب الميتافيزيقي

نلحظُ دومًا أن الفكرة التي أُريد لها الغياب وتكثّفت ضِدّها الآراء والمواقِف بحُمولاتها الحِجاجيّة، تُعيد الظُهور والحُضور في أكثر الحالات بشكلٍ أبرز من ذي قبل، وهُنَا يحق أن نتساءل: هل حقًا غابت هذه الفكرة بصِفة تطلّبت إعادة توليدها واستحضارها؟ أم أن غيابها كان مُجرّد إعلان مَكّن له تكالُب عِدّة رؤى وطُروحات؟ هذا بالضَبطْ كان الشأن بالنِسبة للميتافيزيقا التي حاول خِطاب الوضعية المنطقيّة استبعادها بوصفها عبارات جوفاء

١. راسل، حكمة الغرب الفلسفة الحديثة والمُعاصرة، ٢: ٢٢٥.
٢. كوتنغهام، العقلانية، ١٢٦.
٣. م. ن، ١٢٤.

من المعنى وغير قابلة للتحقّق، وجَرت الدراسات الناقدة لهذا الموقف إلى أنها أسَّسَت للميتافيزيقا من حيث أرادت نفيّها، وقَدّمت معيار القابلية للتحقيق حُجّة على ذلك. ومَهمَا يكُن فإنّه قد كُتِبَ للميتافيزيقا عودة مَشْهود لها عَقب النقد الشديد الذي تعرّضت له من طرف تيار الوضعية المنطقيّة؛ إذ يُمكن أن يُفتَرض أنّ انهيار هذا التيار قد فَسَح المَجَال أمام انبعاث الأفكار العقلانيّة. ومن الثابت أن كلمة «الميتافيزيقا» لم تعد بغيضة بين الفلاسفة المُعاصرين، وإن سُجِّل غير ذلك، فلن يكون هُناك عدد كبير يستبعد نظرية فلسفية مُسبَقًا بداعي أنها تجاوزت حُدود ماهو قابل للمُلاحظة الصارمة[1]. وحَصَل لها نوع من الاحتضان الفلسفي وحتى العلمي (الفيزياء المُعاصرة) في الفكر الغربي المُعاصر، وأيضًا من قِبل الفلسفة الإسلامية كما سَنرَى ذلك في فَقَرات لاحِقة.

ثالثًا: ضِدّ استبعاد الميتافيزيقا

في مُقابل الحملة النقديّة المُعارِضة التي شنّتها الوضعية المنطقيّة إنكارًا للميتافيزيقا، وعلى نحو ما تبيّن معنا لم تتمكّن من التخلّص منها، تولّدت مواقف إبستيمولوجيّة غربيّة مُضادّة، أقرّت بالميتافيزيقا وفق معايير جديدة بإمكانها احتواء عباراتها وقضاياها بِمَا يَتَمَشّى وطبيعتها. وحديثًا عن الفكر الفلسفي الإسلامي بحُمولاته المنهجية والمعرفية والعقدية في تناوله للعديد من القضايا الفلسفية نَسلاً منها الميتافيزيقا، بمُوجب رؤية مُتميّزة ألّفَتْ بينها وبين العِلمي كمَا سيتّضِح بَيَانًا وتأكيدًا مع أنموذج مَخْصوص.

١. مُنَاقَشَة كارل بوبر

«كارل بوبر»[2] (١٩٠٢-١٩٩٤م)، الفيلسوف والإبستمولوجي النمساوي، عُرِف بآرائه العِلميّة القيّمة وبموقفه النقدي من مبادئ الوضعية المنطقيّة، بالتحديد فيمَا تعلّق بالميتافيزيقا. فكيف أسّهَم في إعادة الأهمية إليها؟

١-١ نقد الوضعية المنطقيّة

يُوجّه «كارل بوبر» نقدًا واضِحًا وصَريحًا لفلسفة الوضعية المنطقيّة في العديد من المَنَاحي التي اتّخذتها؛ حيث انتقدهم في مَسلكِهم اللغوي على أساس أن الجُهود المُكثّفَة بهدف

---

١. م. ن، ١٢٦.

2. Karl Popper

تـمييز الـكلمات ليست من إنشاء الوضعية الـمنطقيّة أصالة، بل كانت موجودة ومُنذ اللحظة الفلسفية اليونانيّة «أفلاطون»[1] (٤٢٧-٣٤٧ ق.م). وأمّا عن منْحاهم الـتحليلي، فلا يـُمكن حصر الفلسفة فـي مـنهج واحِد، وإنّ الـمَـنْحَـى الأهمّ هو الـمَـنْحَـى الـميتافيزيقي[2]. فالاهـتـمام بالـجانب اللغوي كان موجودًا مُـنذ عُصور سالِفة فـي العصر اليونانـي بالـتدقيق، ولا يـخفـى إلاّ علـى من يأبـى الاعتـراف أن الـعِناية باللغة ومنه ما شكّل فلسفة اللغة كان حاضِرًا فـي السياق الإسلامـي علـى غِـرار جُهود «ابن حزم»[3] (٩٩٤-١٠٦٤م) فـي كتابه: «التقريب لـحدّ الـمنطق والـمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية». وأمّا عن الفلسفة فلهـا علاقة وثيقة الـمَرْبَطْ بالـمنهج وتاريـخ عـريق بـه، فالـمنهج أداة للـتعبيـر عن رؤاهـا وطريـقة للـتفكّـر والـتحليل والنقد والـتفكيك والبناء فـي الإنسان والعالَـم مـعرفيًا ووجوديًا وقـيميًا. ولذلك فإنّ النقد الـبوبـري فـي هذا الـصدد، تـمحور حول سَلَبْ التأصيل من اشتغال الوضعية الـمنطقيّة بالـمَسلك اللغوي والاعتـراض علـى تقييدها للفلسفة بـمنهج واحد، والإقـرار بالأهـمية والأفضليّة للاتّـجاه الـميتافيزيقي.

١-٢ إنصاف الميتافيزيقا

فـي مقالٍ له بعُنوان: «طبيعة الـمُشكلات الفلسفية وجُذورها فـي العِلم» أفاد بأن الـمشاكل الفلسفية الـميتافيزيقية حقيقية، لـها دومًـا جُذور علميّة واجتماعيّة ودينيّة وسياسيّة. وهـي لا تَسْقُط ولا تُصبِح مشاكل زائِفة ولغوًا، إلاّ فـي حال إنكار تِلك الـجُذور، أو اقتلاعها منها. ويُركِّز «بوبر» فـي هذا الـمقال علـى الـجُذور العِلميّة، ويُسهِب فـي التفصيل، وهو يُثبِتُ دعواه بشُروح وافِـرة لأمثلة عديدة من أخصّ خصائِص الـمشاكل الفلسفية، علـى مِـنوال الـمِـثال: الـمُثل الأفلاطونـيّة، الذرّية الديـمُقراطية، الأعداد الفيثاغورية والـمقولات الكانطيّة، لـيُؤكّد جُذورها العِلميّة فـي حُدود عِلم عصرها[4]. امّا دعوى الوضعية الـمنطقيّة الـتـي مفادُها أن القضايا والـمُشكلات الـميتافيزيقية زائِفة بـتبـريـر طال تكراره وهو فراغِـها من الـمـعـنـى، فتنهار حيـنمَا يردّ «بوبـر» علـيـها بأنـها حقيقية ذلك أنـها تـمتلك دائِـمًا أصولاً مُـختلِفة، تَـمْنَعُ القول بُبطلانـها ما عدا حال نـفـي تِلك الأصول. والقصد أن الـمُشكلات الـميتافيزيقية ليست من صِنف الأوهام أو من صِنف الـتـرف الفكري وتـمضية أوقات الـفـراغ، بل إنـهـا حقيقية. وكمَا جـرت الإشارة فإنّ «بوبـر» فـي مقاله

1. Platon

٢. الـخولـي، فلسفة كارل بوبر، منهج العِلم ... منطق العِلم، ٢٤٢ - ٢٥٢.

3. Ibn Hazm

٤. م. ن، ٢٥٩.

الـمذكور أعلاه، ركّـز علـى الأصول أو الـجُذور العِلميّة، والأمثِلة الـواردِة فلسفية ميتافيزيقية لـها جُذور عِلميّة الرياضية والفيزيائية بالـتحديد.

ترتكز نظرية العِلم عند «بوبر» علـى تصوّر مـيتافيزيقي مُـحَدِّد للطبيعة يتّسِم باطّرادات أساسيّة[1]، ذلك أنّ الطبيعة تـحتوي علـى قضايا كُلّية صادِقة، وهذه القضايا هـي ما يُـناظِر وقائع الطبيعة[2] ورُغم هذا لا تضْمَن لنا عُموميّة الوقائع أن تكون القضايا الكلّية صادِقة، ومن ثـمّ فإنه بـيـنَمَا نـحن نعلَم من ميتافيزيقا «بوبر» أنه توجد قضايا كلّية صادِقة، فإنه ينبغي أن لا نأمل فـي إقامة نظرية عِلميّة صادِقة حقًا، ولكن نأمل حقًا فـي حذف النظريات الكاذِبة[3]. إذن، نفهم من خِلال التصوّر الـميتافيزيقي الذي يُدعـم كأساس لـنظـرية الـعِلم الـبوبرية أن الأهمّ والأنسَب أن نَـهُـمّ باستبعاد النظريات الكاذبة وليس البحث عن نظريات صادِقة صِدقًا كُلّيًا؛ أي الـمطلوب هو الكشف عن الكذب ورفضِه وليس الصِدق الـتّام الذي لا تضمنه عُمومية الواقع. وهذا نقد مُباشـر لـمعيار القابلية للتحقيق الذي كان يبـحث عن الشرط الضروري لصِدق القضية. يُصـرّح «بوبـر»: «وفـي مُقابل هذه الدعوة الـمُضادّة للميتافيزيقا فإنّ مُهمّتـي الأساسيّة كمَا أراها، لا تتمثّل فـي رفض الـميتافيزيقا، إنّـمَا بالأحرى تتّجه إلـى صياغة السِّمة الأساسيّة الـمُلائمة للعِلم الأمبـريقي، أو لتعريف تصوّرات العِلم الأمبـريقي والـميتافيزيقا بطريقة تـجعلنا قادرين على أن نُـقدّم نَسَقًا من القضايا أوثق قُربًا من دِراسة العِلم الأمبـريقي»[4]. وكأنّ ما قدّمته الوضعية الـمنطقيّة لـم يكُن مُلائمًا للعِلم الأمبـريقـي، فجاء «بوبــر» ليُعلِن أنه ليس ضِدّ الـميتافيزيقا، وأنه يهـدِف إلـى تقديـم الـخاصّية الرئيسيّة الـمُناسِبة للعِلم الأمبـريقـي. ما يهُمّ أن الـميتافيزيقا لـم تعد تِلك الكلمة الثقيلة علـى مَسَامِع الفلاسِفة والإبستمولوجييـن الـمُعاصرين، ما بعد الوضعية الـمنطقيّة.

1. essential uniformities
2. facts of nature

٣. بوبر، منطق الكشف العِلمي، ٤٢.
٤. م. ن، ٧٤.

١-٣ معيار القابلية للتكذيب

مبدأ القابلية للتكذيب[1] أو للخطأ[2]، المبدأ الذي تبنّاه «بوبر» للتمييز بين العِلم واللاعِلم. «فَلَمّا كان من المُستحيل أن نعرف شيئًا بيقين، فليس ثَمّة ما نجنيه من البحث عن اليقين، أمّا البحث عن الحقيقة فهو أمر مُسْتَحَقْ، نحن نقوم بذلك، في المَقَام الأوّل، بالبحث عن الأخطاء حتى يُمكننا إصلاحها»[3]. يُفيد مبدأ القابلية للتكذيب أنه من أجل التمييز بين المعرفة العِلميّة والمعرفة اللاعِلميّة يجب أن يكون عملنا هو البحث عن الأخطاء من ثَمّ نستطيع إصلاحها. لا يُمكن أن نُدرِك اليقين وليس هُناك من فائدة من البحث عنه، في حين البحث عن الحقيقة يستحِق الاجتهاد. إذا أردنا أن نَتَفَادى خطأ الوضعيين في إقصاء الأنساق النظرية للعِلم الطبيعي من خِلال معيارنا للتمييز، ينبغي إذن أن نختار معيارًا يُتيح لنا إمكانية بأن نُضيف القضايا التي لا يُمكن تحقيقها إلى ميدان العِلم الأمبريقي. ويُضيف شَرْحًا «بوبر» بأنه وبكلّ يقين سَيَسْمَح بأن يكون النَسَقْ إمبريقيًا أو عِلميًا فقط إذا كانت له القابلية للاختبار عن طريق الخبرة. وتَقْتَرح علينا هذه الاعتبارات أنه ليست قابلية التحقيق بل قابلية تكذيب النَسَقْ هي ما يُمكن أن نتّخِذه معيارًا للتمييز. وبصيغة أخرى، فإنه لن يطلُب من النَسَقْ العِلمي أن يكون مُتاحًا للإشارة إليه بمَعْنَى إيجابي، بل سيطلُب أن تكون صورته المنطقيّة قابِلة للإشارة إليها عن طريق الاختبارات المنطقيّة بمَعْنَى سلبي. ينبغي أن يكون النَسَقْ الأمبريقي العِلمي مُمكنًا لأن يُرفَض بالخبرة[4]. يُريد «بوبر» إعطاء الفُرصة وفسحّ المجال أمام القضايا التي لا تُتيح تحقيقها إلى العِلم الأمبريقي، وهُنَا يتعزّز الطرح السالِف الذكر بأنه يتّجه إلى صياغة السِّمة الأساسيّة المُلائمة لهذا العِلم. إذن، ليس معناه أنه إذا كانت تِلك القضايا «الميتافيزيقية» غير قابِلة للخُضوع لمعيار التحقيق يتمّ استبعادها وإنكارها، بل يجب أن نضع معيارًا جديدًا يُمكِّن من إضافتها إلى العِلم الأمبريقي، وهو بالطبع معيار القابلية للتكذيب الذي يُصبِح هو المعيار الذي نتبنّاه من أجل عَمَلية التمييز. في خضمّ هذا المعيار التكذيبي

1. refutations
2. falsifiability

٣. بوبر، بحثًا عن عالَم أفضل، ١٥.
٤. بوبر، منطق الكشف العِلمي، ٧٧.

سيكون الـمطلوب من النَسَقْ العِلمـي أن يُوفِّـر الإمكـان لاختباره منطقيًّا بدلالة سلبيّة مفادُها رفضِه عن طريق الـخبـرة.

بـهذه الأفكار الـمُقدّمة، يتّضِح لنا كيف عمِلت الـمواقف الإبستيميّة الغربية ما بعد الوضعية الـمنطقيّة مـُمَثّلة فـي مُنَاقَشَة «كارل بوبـر» علـى إعادة الاعتبار إلـى الـميتافيزيقا، وذلك بتغييـر معيار الـتمييز وتوجيه الاهتمام، يـتمثّـل الأول فـي القابلية للتكذيب والثانـي فـي الإشارة إلـى النَسَقْ العِلمي بـمَعْنَـى سلبـي.

١-٤ ملاحظات نقدية على مناقشة بوبر

قدّم كارل بوبر مناقشته للوضعية المنطقية وما تحمله من رؤى حول اللغة الميتافيزيقية والعبارات غير القابلة للتحقق الأمبريقي، ولكنه لم يقدم معالجة تامّة، حيث جعل المحاولة محصورة بفكرة الدحض والقابلية للتكذيب، ولذا لم يعتن كثيراً في فلسفته بمقول الحق والصدق والمطابقة للواقع، وهنا يأتي النقص في نظريته.

إن القابلية للتكذيب ليست إلا فراراً من محاولات الوضعيين حصر القضايا المعرفية بتلك التي تخضع للتحقيق الأمبريقي، ولكن ما ينبغي أن يقال في قبالهم ليس فقط التوسع في القضايا العلمية من جهة القابلية للدحض والتكذيب، وأن تاريخ العلم ليس سوى تاريخ أخطاء العلم التي تم كشفها أو تعديلها، بل لا بد من تقديم معالجة أخرى تعالج أصل نظرية التحقق عند الوضعيين، وهي أن التحقق المحصور بالبعد الأمبريقي هو تضييق غير مبرر، وأن التحقق الميتافيزيقي من العبارات أوسع بكثير من التحقق الأمبريقي، وأن حصر التحقق والصدق بالبعدِ الأمبريقي حول خروج عن طبيعة العلم والعرفة في نفسها أيًا كان سنخها.

بعبارة أخرى، لو لم نقل بإمكان التحقق من قضايا غير تجريبية أمبريقية، لانهدم أصل البناء العلمي القائم على المنهجية الأمبريقية، وبيان ذلك أن التجربة في نفسها عملية مبنية على قضايا متجاوزة للتجربة ومتعالية عليها؛ إذ هي الإطار الحاكم على حصول شرائطها، وهذه القضايا لا بد أن تكون غير مسبوقة بتجربة؛ ولذا عدها المناطقة من البديهيات، مثل قضية أن الاتفاقي لا يكون دائميًا ولا أكثريًا، ومثل قضية أن القسري لا يدوم، وغيرها.

٢. مُنَاقَشَات خاصّة في ضوء الفلسفة الإسلامية

لقد جَرى الحديث عن الفلسفة الإسلامية حديث الأصالة والتبعيّة، أي صِلتها بالفلسفة اليونانيّة من حيث الانفتاح على أفكار فلاسِفتها بترجمتها وشرّحِها. وذهب مذهب التأصيل إلى الارتكاز على عِلم الكلام والتصوّف كدليل على الأصالة دون شكّ. وما هو قارّ أن للفلسفة الإسلامية روّادها المُتَفَلسِفَة، إشكالاتها ومناهجها ورؤيتها الخاصّة، بِمَا في ذلك رؤيتها حول الميتافيزيقا، وهذا ما سيتقرّر من خِلال الأنموذج الفلسفي الإسلامي الذي وقع اختياره استحقاقًا، نقْصِد به «ابن إسحاق» (١٨٥-٢٥٦ه / ٨٠١-٨٧٣م).

٢-١ مُنَاقَشَة ابن إسحاق

يُعدّ «أبو يوسف يعقوب ابن إسحاق الكندي» أوّل فيلسوف مُعتَرَف به في سياق التُراث العربي. اشتغل رُفقة مجموعة من المُترجمين الذين نقلوا أعمال «أرسطو»[1] (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) والأفلاطونيون الجُددّ وعُلماء اليونان في العُلوم والرياضيات[2]. من إنتاجاته: في الفلسفة الأولى، في العقل، القول في النفس، في الإبانة عن العِلّة الفاعِلة القريبة للكون والفساد، في إبانة سُجود الجرم الأقصى، في البصريات[3]. اشتغالات من نوع الانهمام بِمَا بعد الطبيعة والطبيعة.

في البدء، ينبغي الإقرار بأنّ العِلمي والميتافيزيقي في فلسفة «الكندي» يُشكِّلان وحدة تنتفي معها القول بالانفصاليّة بينهُمَا، هذه الدعوى التمييزيّة تعترِض سَبيلها دعوى نَقيضة مضمونها أن العِلم والميتافيزيقا في تاريخ العِلم والفلسفة أسّسَا لوحدة فلسفية تُعبّر عن هُموم الإنسان واهتماماته، ما سيتقرّر في موقِف «الكندي» ومُناقَشَة [4]. إنّ إشكال العلاقة بين ماهو ميتافيزيقي وفيزيقي من بين الإشكالات التي طُرِحت في سياق العلاقة بين العالِم والفيلسوف، بين المرئي واللاّمرئي، بين الكائني والكياني، وتَشَكّلَت رؤيتان مُضادتان، رؤية الانفصال ورؤية الاتّصال، وإنّ الرؤية الثانية أحقّ بدليل تطوّرات المعرفة الإنسانية في

1. Aristotle

٢. أدامسون، الكندي، ٢.

٣. م. ن، ٤ - ٥.

٤. السهلي، وحدة العِلمي والميتافيزيقي في فلسفة الكندي، ٨٤.

جـميع مـجالاتـها، بالأخـصّ الـمجال الـمعرفـي. وتأتـي أطروحة «الكندي» كواحدة من أبـرز الأطروحات الـعربية الإسلامية الـتـي تُصنّف فـي خانـة الرؤية الاتّـصاليّة. فما هـي تـفاصيل رؤيته ومواقفه وطبيعة الـمنهج الذي اعتمده إثباتًا لوحدة العِلمي والـميتافيزيقي؟

أ- أهمية الفلسفة والتأليف بين ما بعد الطبيعيات والإلهيات:

إنّ الفلسفة عند «الكندي» هي شرف علـى جـميع العُلوم، والشرف الأعلـى علـى فُـروع الفلسفة هو الفلسفة الأولـى التـي يُعرِّفها بأنـها عِلم الـحقّ الأوّل الذي هو عِلّة كلّ حقّ. ولَـمّا كان حاصِل شرف العِلم من شرف موضوعه؛ حيث يكون العِلم بالـعِلّة أشرف من العِلم بالـمَعْلول، وكانت الفلسفة الأولـى هي عِلم الـحقّ الأوّل أو الـعِلّة الأولـى، فلا بُـدّ أن يـجعلها أعلـى الـعُلوم الفلسفية مَـنْزِلة، وأن يتمثّل له الفيلسوف التّام رجلاً مُـحيطة بـهذا العِلم الأشرف[1]. للفلسفة أهـمية خاصّة عند «الكندي»، برُتبة الشرف، فـهـي أشرف العُلوم لأنـها أعلـى شرف منـهُم وشرف عليـهم. وفـي الفلسفة ذاتـها عِدّة فُـروع، لكن يوجد من له الشرف الأعلـى عليهم جـميعًا، والـقصد الفلسفة الأولـى الـتـي تُـفيد بأنـها العِلّة الأولـى؛ أيّ مُسبِّب الأسباب والـحقّ الأوّل الذي هو سبب لكلّ حقّ. ولـمّا نتـحدّث عن العِلّة، الفلسفة الأولـى، فإنّ الـحديث هُنا ما بعد طبيعي، ولـمّا نتحدّث عن الـحقّ الأوّل الذي هو عِلّة كلّ حقّ، فإنّ الـحديث يُشيـر إلـى الإلـهـي، والـنتيجة تـحقّق تآلُـف ما بعد الطبيعيات والإلـهيات[2].

ب- الدِفاع عن الفلسفة وتوسيع نِطاق اشتغالِها: نحو نقدّ مُسّبَقْ لأطروحة الفلسفة إيضاح الأفكار والقضايا، مجالها الوحيد منطق العُلوم:

إنّ الفلسفة بـمُـقْـتَـضَـى تعريفه، «عِلم الأشياء بـحقائِـقـها، عِلم الربوبيّة وعِلم الوحدانيّة وعِلم الفضيلة، وباقتصار عِلم كلّ نافع والسبيل إليه، والبُعد عن كلّ ضارّ والاحتـراس منه، واقتناء هذه جـميعًا هو الذي أتت به الرسل الصادِقة عن الله، جلّ ثناؤه»[3]. إنه تعريفه واسِع يـجعل من الفلسفة

١. الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، ٥.

٢. أدامسون، الكندي، ٦.

٣. الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، ٣٥.

ضرورة للنَظَر في كلّ شيء، بما هي عِلم الماهيات، عِلم الإلهيات والتوحيد والأخلاق الفاضِلة، ومنهجًا ترشيدي وإصلاحي، يجلِب المصلحة ويدفع الضّرر. هذا ما جاءت به الرسل الصادِقة عن الله سبحانه.

إنّ البيّن أن «الكندي» يُدافع عن الفلسفة ويوسّع نِطاق اشتغالها، ولا يحصرها في دائرة تمييز وإيضاح الأفكار وفي مجال منطق العُلوم فقط كمَا سيحدُث لاحِقًا بقُرون مع الفلسفة التحليليّة والوضعية المنطقيّة. ثمّ يجتهِد في إلزام خُصومه بأن يعترفوا بوجوب اقتناء عِلم الفلسفة، هُمّ إمّا أن يقولوا إنّ طلبها واجب، فيجب عليهم إذن أن يطلُبوها، وإمّا أن يقولوا إنّ طلبها ليس واجبًا، فيلزُم عليهم تقديم الدليل على رأيهم، ويتأتّى دليلهم وجوبًا من الفلسفة التي هي عِلم الأشياء بحقائِقها[1]. في كِلتَا الحالتين سيتمّ طلب الفلسفة والخوض فيها، سواء من ناحية تأكيد وجوب طلبها أو من ناحية نفي ذلك. ويَبْتغي «الكندي» من تأليف كتابه إقامة الحُجّة على وجود الله الواحد الحقّ بمجموعة من الأدلّة تُبطِل كُفر الجاحدين وتقّمعه، يُدافع عن أصول العقيدة الإسلاميّة في مُكافَحة أمام التيارات الإنكاريّة المُعادية. وكذلك أمام العقول الجامِدة والخامِلة التي ترفُض العُلوم العقلية وتدّعي أنها تُدافع عن الدين[2]. يقترِب كثيرًا بهذا السّعي عامّة من منهج عِلم الكلام الدفاعي بالأدلّة العقلية عن العقائد الإيمانيّة الإسلامية، وخاصّة من المُعتزلة التي ناصَرت الاجتهاد وإعمال العقل تدبّرًا وتفكّرًا.

ت- موضوع ما بعد الطبيعة ومنهج البحث فيه:

يتحدّد موضوعها في كونه غير هيولاني، غير مادي، لا يرتبِط بالمادة وليس له مثال في النفس، يُدْرَك عن طريق الأبحاث العقلية. وأمّا منهج هذا الموضوع، فيتحدّث عن الخطأ المنْهجي الذي تَمَكّن من بعض الناظرين فيمَا وراء الطبيعة، الذين تمثّلوا موضوعاتها في النفس، مع أنّ الأمر واضِح تَمَامًا، يتجلّى بذاته في العقل. وقِياسًا على فكرة «الكندي» الأساسيّة التي مفادُها أنه لكلّ موضوع منهجًا خاصًّا به، نلحظ أنه يُوضِّح أيضًا خطأ الباحثين في الطبيعة مَنْ استخدم الطريقة الرياضية فالمنهج الرياضي لا يختصّ بما هو هيولي، وكأنه

١. م. ن، ٩.
٢. م. ن.

يُريد أن يصِل إلـى أن الـمنهج الرياضي يصلُح للبحث فيـمَا بعد الطبيعة. ولَـمّا كان عِلم الطبيعة هو عِلم الأشياء الـمُتحرّكة ينتهـي«الكندي» إلـى أن ما بعد الطبيعة - كأنه يُقيـم ذلك علـى منهجِها وموضوعها - هي عِلم ما لا يـتحرّك[١]. يُـؤلِّف بِداية بيـن الـميتافـيزيقـي والعقلي علـى أساس أن موضوع ما بعد الطبيعة غـيـر هيولانـي وليس مادٍ، يتطلّب بـحثه عقليًا، كمَا يُـؤلّف بيـن الـميتافـيزيقـي والعقلي الرياضي العِلمي، وبالتالـي لـم يـتمّ إنكار الـميتافيزيقا لصالـح العقلي والعِلمي، بل خِلاف ذلك تـمّ اعتماد العقلي والعِلمي فـي بـحث الـميتافيزيقـي.

«إذن كلّ طبيعي فذو هيولـي، فإذا لـم يُـمكن أن يستعمل فـي وجود الأشياء الطبيعية الفحص الرياضي، إذ هو خاصّة ما لا هيولـي له، فإذن هو كذلك فـي الفحص به علـى ما ليس بطبيعي، فمِن استعمله فـي الـبحث عن الطبيعيات حاد وعُدِم الـحقّ»[٢]. فالـمنهج الرياضي لا يصلُح للبحث فـي الطبيعي الـهيولـي، لأنّ صاحبه سيحيد عن الـحقّ وسيبطِلُه، إنّـمَا يصلُح للبحث فـي ما بعد الطبيعي غـيـر الـهيولـي.

ث - استثماره لبُرهان الـخُلف الرياضـي فـي مُعَالَجَة قضية ميتافيزيقية:

لقد عَـمِـلَ «الكندي» علـى توظيف بُرهان الـخُلف أكثـر من خـمسيـن مرّة، وهو استعمال كثيـر فـي رسالة صفحاتـها قليلة. ويُلاحَـظ أنه لـم يُقدّم تعريفًا لـبُـرهان الـخُلف قبل أن يُـبـرهـن به، إنّـمَا استعـمـله مُـباشـرة. تـوجد مُلاحَظة مـفادُها أنه استعمل عـبارة: «هذا خلف لا يُـمكن» وعـبارة: «هذا مُـحال لا يُـمكن». فإذا كانت الـعبارة الثانية «مُـحال» مُـنْـتَشِـرة فـي أعْـمَـال الأصولييـن والـمُتكلّميـن قبله، فإنّ عـبارة «هذا الـخُلف» بـحُـمولاتـها الـمنطقيّة الـيونانيّة الـثَقيلة لـم تـكُن مَـعْروفـَة، وهذا قدّ يعنـي أن «الكندي» هو من أدخلـها إلـى الدائرة الكلاميّة والأصوليّة عِلاوة عن الدائرة الفلسفيّة[٣]. لقد اهتدى إلـى كون بُـرهان الـخُلف الرياضي هو الأصلح والأنسب فـي مُعالـجة قضايا مُـختلِفة، ما يهمُنا فـي هذا الـمَقَام القضية الـميتافيزيقية «مـفهوم الأزلـي

١. م. ن، ١١ - ١٢.

٢. م. ن، ٤٣.

٣. السهـلي، وحدة العِلمـي والـمـيتافيزيقي فـي فلسفة الكندي، ٩٣ - ٩٤. يُـشار إلـى أنه اعتمد بُـرهـان الـخلف الـريـاضـي فـي مُـعَالَـجَة قضايا طبيعية وأخلاقيّة أيضًا. للـتوسّـع والاسـتـزادة يُـنـظَـر: السهـلي، وحدة العِلمـي والـمـيتافيزيقي فـي فلسفة الكندي، ١٠٠ و ١٠٤.

ومُـمـيّـزاتـه» كعيّنة، وما يـثـبُت من هذا الاهتـمام أن هذه القضية مُشْبعة بالـمعنـى، وليست فارغة مِثلَـمَا ستتّهِم به الوضعية الـمنطقيّة فـيمَا بعد بكونـها مُفْرغة.

مـفـهـوم الأزلـي ومُـمـيّـزاتـه:

«إنّ الأزلـي هو الذي لـم يـكُن هو مُطلقًا، فالأزلـي لا قبل كونـيًا لـهُويّـته، فالأزلـي هو لا قوامه من غـيـره، فالأزلـي لا عِـلّـة له، فالأزلـي لا موضوع له، ولا مـحـمول، ولا فاعل، ولا سبب - أعنـي ما من أجله كان - لأنّ العِللّ الـمُقدّمة ليست غيـر هذه»[١]. «فالأزلـي لا جنس له، لأنه إنّ كان له جنس فهو نوع، والنوع مُـركّب من جنسه العامـي له ولغيره ومن فصل ليس في غيـره، فله موضوع هو الـجنس القابل لصورته وصورة غيـره، ومـحـمول هو الصورة الـخاصّة له دون غـيـره، فله موضوع ومـحمول»[٢]. إذن، يُـبـرهِـنُ «الكندي» علـى أن الأزلـي لا جنس له، فيفتـرِض أن له جنسًا. إن كان له جنس، وهي مُقدِّمة يعـتـريـها الشكّ. وكلّ جنس له نوع، وهي مُقدّمة صادِقة يتّفِق حولـها الـمنطقيّون، وبالتالـي إذا كان للأزلـي جنس، كان له نوع، فله موضوع ومـحمول. وهذا نَـقيض صِفات الأزلـي الذي لا موضوع ولا مـحمول له، لذلك من الـمُسْتحيل أن يكون له جنس[٣]. يـفتـرِض وجود شيء ثـمّ ينفيه انطلاقًا من ما ذكره من صِفات مـفهومية له. أيضًا، «فالأزلـي لا يفسد، لأنّ الفَسَاد إنّـمَا هو تبدّل الـمَحْمول لا الـحامل الأوّل، فـأمّا الـحامل الأوّل الذي هو الأيّس فليس يتبدّل، لأنّ الفاسد ليس فساده بتأييس أيسيّته. وكلّ مُتبدّل فإنّـمَا تبدّله بضدّه الأقرب - أعنـي الذي معه فـي جنس واحد، كالـحرارة الـمُتبدِّلة بالـبُـرودة، لا بالأبعد، من الـمُقابلة كالـحرارة باليـبس أو بالـحلاوة أو بالطول، أو ما كان كذلك، والأضداد الـمُتقاربة هي جنس واحد، فالفاسِد جنس، فإنّ فسد الأزلـي فله جنس، وهو لا جنس له - هذا خلف لا يُـمكن، فالأزلـي لا يُـمكن أن يفسد»[٤]. إنّ النـتيجة واضِحة وهـي اعتـماد «الكندي» لـبُـرهان الـخلف الـرياضـي فـي مُـعَالَـجَة قضية مـيتافيزيقـية «الأزلـي» من حيث الـمفهوم والـمُـمَـيّـزات.

يـتـجلّـى لنا بـهذه الرؤية والـمنهج الـمُعتمد من طرف «الكندي» الـموقِف الـمُتميّـز الـعارِف

١. الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، ٤٥.
٢. م. ن، ٤٦.
٣. السهـلي، وحدة العِلمـي والـمـيتافيزيقي فـي فلسفة الكندي، ٩٤ - ٩٥.
٤. الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، ٩٥.

بقيمة الـميتافيزيقا من منظوره أو من منظور الفلسفة الإسلاميّة إذا ما تـحدّثنا بالعُموم، وأن البحث فيمَا بعد الطبيعة له عوائد من الـمَعْـنَـى وبينه وبـيـن العِلّمي توليفة حيّة.

خاتمة:

فـي نـِهاية هذا البحث الذي تقرّر موضوعه فـي إبراز موقف الوضعية الـمنطقيّة من الـميتافيزيقا، بكونه موقفًا نقديًا، جاء علـى خلفية إصرارهـا الـهاجسي علـى تـوليد الـمَعْـنَـى، الذي ربطته بالفيزيقا وسَحَبته من الـمـيتافيزيقا. حاولنا إقامة دِراسة تـحليلية نقدية لـهذا الـنّزوع، وقع لنا استنتاج مفادُه عدم إمكان الوضعية الـمنطقيّة من استبعاد الـميتافيزيقا والـتخلّص منها بصِفة نـِهائية؛ إذ أكّدت الـدِراسات أن معيارها للتحقيق ذاته ميتافيزيقي. ثـمّ كان لنا أن اعتمدنا أنـموذجًا إبستمولوجيًا غربـيًا أعاد الاعتبار إلـى القضايا الـميتافيزيقية ونقد الوضعية الـمنطقيّة تـعيّـن فـي «كـارل بـوبـر». ولـم نكتفِ بـهذا الـمَنْـحَـى العِلمي والفلسفي بـل وجّهنا الـنَظَـر إلـى الفلسفة الإسلامية توضيـحًا لرؤيتـها للـميتافيـزيقا أو ما ورد تـحـت اصطلاح مابعد الـطبيعة مع الـحالة الفلسفية الـمُخْتَارة «إسـحـاق الـكـنـدي». نَـصِل إلـى إدراك قيمة الفِعل النقدي فـي تطوّر الـمعرفة الـبشرية، العِلميّة والفلسفية منها علـى شاكِلة الـتخصيص، وأن مـبـحـث الـميتافيزيقا من الـمباحث الفلسفية الـغنـيّة بالإمدادات الدّلاليّة وهـي حقل له معانيه الـمُـتـَمـيّـزة ليس شَرطًا أن تكون كمعانـي العِلم، وليس من الضـرورة أن تـكون علـى مَقاس مـنهجه حـتـى نُـقرّ لـها الـمَـعْـنَـى. وعن الفلسفة الإسلامية، الفلسفة الـتوحيديّة خاصّـيتها الـتكامُـل والـتـركيب، تـجمـع بـيـن الـميتافيزيقي والعِلمي، الـروحي والـجسدي، العقلي الـتأمّـلي والواقعي الـعَمَلـي، ناحِتَـة مفاهيـمها من روح الإسلام مع الاستفادة من الـتُـراث الفلسفي الـيونانـي تكييفًا ونقدًا لـمَا يـتعارَض مـع تعالـيم الـدين الإسلامـي.

يُـقتَـرح العودة الذكيّة الواعيّة للـتُـراث الفلسفي الإسلامـي كنّصوص «الكندي» مثلاً، واستـثـمار معانـيـها ومُـحتواهـا ومنهجها بِـمَا يـتَـنَـاسَب والـراهِـن، ليس علـى نـحو السَّكَنْ فـي الـماضـي أو علـى سيـرة قِـراءة الـيوم بعقل الأمـس، إنّـمَا انـفـتـاح تـحـيـيـنـي لاجـتـهـادات سابِقة بأعيـن طرائقيّة ورؤى معرفية مُـعاصِـرة. لأنّ الـغرب ذاتـه شَرع فـي نـهضـته وتَـمَكّـن منـها بإحياء الـتُـراث من مُـخْـتَلَفْ الـمَشَارب، نقدًا واستيعابًا وتـجاوزًا. يـُضَاف، إلـى الـحثّ

علـى تفعيل الـمُقاربات الـتكامُليّة فـي مُـناقَشَة العديد من القضايا وفـي مُناقَشَة الإنسان بـحثًا منه وفيه. والـتنّبيه الـتثقيـفي إلـى أن الـميتافيزيقا ليست هذرًا للـجُهد ولا قـفـزًا عن الواقع، ولا حـتـى هـي مدعاة لاتّـهام الـتكفيـر، بـلّ هـي حقّ موجود لاتّـصالـهـا بأسئلة من وحـي الإنسان والعالَـم. والاشتغال بالدِراسات الإبستمولوجية الـرّصينَة بـمَا هي إجـراء نقدي دَقيق وعَميق، وبِناء من الـمُقْـتـرَحَات والـحُلول للأزمات الـتـي تـتكاثـرَ مع ضَـياع بوصَلة النقد النّاضج.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب:

١. عبد الحليم عطية، أحمد، الفلسفة التحليلية: ماهيتها، مصادرها، ومُفكّروها، ط١، سلسلة مُصطلحات مُعاصرة، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، العتبة العبّاسية المُقدّسة، بيروت، ٢٠١٩م.

٢. السيد نفادي، معيار الصدق والمعنى في العُلوم الطبيعية والإنسانية، مبدأ التحقيق عند الوضعية المنطقيّة، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.

٣. الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق وتقديم وتعليق محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط٢، مطبعة حسّان، القاهرة، (د.ت).

٤. راسل، برتراند، حكمة الغرب الفلسفة الحديثة والمُعاصرة، ج٢، تر: فؤاد زكريا، (د.ط)، سلسلة عالَم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣م.

٥. دورتيي، جون فرنسوا وآخرون، فلسفات عصرنا، تياراتها، مذاهبها، أعلامها وقضاياها، تر: إبراهيم صحراوي، ط١، الدار العربية ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٦. لشهب، حميد، دائرة فيينا (الوضعية المنطقيّة) نشأتها وأُسسِها المعرفية التي قامت عليها، ط١، سلسلة مُصطلحات معاصرة، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، العتبة العبّاسية المُقدّسة، بيروت، ٢٠١٩م.

٧. بوبر، كارل، بحثًا عن عالَم أفضل، تر: أحمد مستجير، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٦م.

٨. بوبر، كارل، منطق الكشف العِلمي، تر: ماهر عبد القادر محمد، (د.ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.

٩. فهمي زيدان، محمود، مناهج البحث الفلسفي، (د.ط)، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧م.

١٠. رايشنباخ، هانز، نشأة الفلسفة العِلميّة، تر: فؤاد زكريا، (د.ط)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

١١. الخولي، يُمنى طريف، فلسفة كارل بوبر، منهج العِلم ... منطق العِلم، (د.ط)، مؤسسة هنداوي، مصر، ٢٠٢٠م.

١٢. كوتنغهام، جون، العقلانية، تر: محمود منقذ الهاشمي، ط١، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ١٩٩٧م

المصادر الأجنبية

13. Carnap, Rudolf. *Philosophy and Logical Syntax*. London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1935.

14. Wittgenstein, Ludwig. *Tractatus Logico-Philosophicus*. Translated by D. F. Pears and B. F. McGuinness, with an introduction by Bertrand Russell. Routledge Classics. London and New York: Taylor & Francis e-Library, 2002.

ثانيًا: المجلاّت والدوريات

١٥. أدامسون، بيتر، الكندي، تر: فاطمة الشملان، موسوعة ستانفورد للفلسفة، مجلة الحكمة الإلكترونية، ٢٠٢١م.

١٦. السهلي، حسن، وحدة العِلمي والميتافيزيقي في فلسفة الكندي، دورية نماء لعُلوم الوحي والدراسات الإنسانية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ع ١٩، خريف ٢٠٢٢م.